مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في إقليم كوردستان/العراق (دراسة استطلاعية لآراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/فرع أربيل)

Obstacles to the transition from the unified accounting system to the international accounting standards in the banking sector in the Kurdistan Region / Iraq (An empirical study of views Preparers of financial statements in banks & And observers in the Banking Control Section of the Central Bank / Erbil Branc

المدرس المساعد. أردلان اسماعيل حامد
قسم المحاسبة/كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة صلاح الدين
ardalan.hamid@su.edu.krd

الأستاذ المساعد الدكتور .باسمة فالح النعيمي
قسم المحاسبة والإدارة/فاكلتي العلوم الإنسانية والاجتماعية /جامعة كويه
basima.falih@koyauniversity.org

المدرس المساعد. مالك محمد توفيق
قسم المحاسبة/كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة صلاح الدين
malik.fadhil@su.edu.krd

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:٢٠١٩/١١/٢٩
القبول:٢٠١٩/١٢/١٣
النشر: خريف ٢٠١٩

Doi :
10.25212/lfu.qzj.4.4.36

الكلمات المفتاحية:
International Accounting Standards, Application of IAS

الملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى الحاجة إلى التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية[1] في قطاع المصارف وتشخيص أبرز المعوقات التي تواجهها المصارف في عملية التحول، فضلاً عن محاولة التوصل الى أهم الوسائل التى تساهم في تجاوز هذه المعوقات، ويتناول الجانب النظري للبحث كل من: معايير المحاسبة الدولية ، والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، فضلاً عن موضوع التحول إلى تطبيق هذه المعايير الدولية ومايترتب على تطبيقها من مزايا ومشاكل، وبشكل خاص في البلدان النامية، ويتناول الجانب العملي دراسة استطلاعية لعينة عشوائية من معدي القوائم المالية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق، ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/ فرع أربيل، ولتحقيق هدف البحث تم تطبيق اختبار t-test One-Sample والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل

[1] يقصد بها معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وسيتم توضيحها لاحقاً.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاختلاف باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، وقد أظهرت نتائج البحث من خلال التحليلات الاحصائية وجود حاجة فعلية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن هناك مجموعة من المعوقات تحدّ من تطبيق هذه المعايير، وفي المقابل فإن هنالك مجموعة من الوسائل المهمة لتجاوز هذه المعوقات.

مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي مركزاً مهماً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ونتيجة التعاملات المتبادلة بين هذه المصارف وعلى نطاق دولي فقد برزت الحاجة إلى إيجاد لغة محاسبية مشتركة تكون مفهومة ومقبولة من أطراف التعامل كافة، وجاء إصدار معايير المحاسبة الدولية تلبية لهذه الحاجة، واستشعاراً منها بأهيمة هذا الموضوع فقد قامت المديرية العامة للاصداروالخزائن / قسم الاصدار والحسابات التابع للبنك المركزي العراقي، باصدار قرار التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية كافة، وألزمت كافة المصارف في العراق بتطبيق هذا القرار، اعتباراً من سنة 2016.

وعلى الرغم من مرور ثلاثة أعوام على هذا القرار إلاّ أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية لم يصل إلى مستوى الطموح، فضلاً عن أن بعض المصارف تواجه الكثير من المشاكل والمعوقات في تطبيقها، وما زال الكثير من المصارف العاملة في اقليم كوردستان مستمر في تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الرغم من إصدار القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والاشارة إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات، لذا جاء هذا البحث لاستكشاف مدى الحاجة الفعلية لتطبيق هذه المعايير والتعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه عملية تطبيق معاييرالمحاسبة الدولية ومحاولة التوصل إلى سبل معالجتها.

منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

مشكلة البحث:

على الرغم من قيام قسم الاصدار والحسابات في المديرية العامة للاصداروالخزائن التابعة للبنك المركزي العراقي، بإصدار قرار يلزم المصارف العراقية كافة بالتحول من النظام المحاسبي الموحد إلى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من سنة 2016 وبدون تأخير، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن بعض هذه المصارف ومنها المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق لم تتحول إلى تطبيق هذه المعايير بشكل تام، وهنا يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الاجابه على التساؤلات الآتية:

1- هل هناك حاجة للتحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق.

2- ما أهم المعوقات التي تواجه عملية التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في هذه المصارف.

3- ما أهم الوسائل التي تؤدي إلى معالجة المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في هذه المصارف.

فرضيات البحث:

1- توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود حاجة لهذا التحول، من وجهة نظرعينة البحث.

2- توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود معوقات ضد هذا التحول، من وجهة نظرعينة البحث.

3- توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود وسائل من الممكن ان تساهم في تجاوز هذه المعوقات، من وجهة نظرعينة البحث.

أهداف البحث:

1- التعرف على معايير المحاسبة الدولية، نشأتها وتطورها، والحاجة إلى تطبيقها.

2- تحديد أهم سمات ومقومات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

3- التعرف على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص، ومتطلبات التطبيق، وأبرز المعوقات التي تواجه عملية التطبيق بشكل عام وفي البلدان النامية بشكل خاص.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- تشخيص مدى الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق.
5- استكشاف أهم المعوقات التي تواجه هذه المصارف العاملة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
6- محاولة التوصل إلى الوسائل التي تساهم في معالجة وتجاوز هذه المعوقات.

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية: تظهر أهمية البحث في الاضافة التي يقدمها في جانبه النظري لتوضيح أهمية مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة، وذلك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبشكل خاص في قطاع العمل المصرفي.
2- الأهمية العملية: أما في الجانب العملي فبسبب قلة الدراسات في مجال استكشاف أبرز المعوقات التي تواجه التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية –حسب علم الباحثين– وذلك بسبب فجأة قرار البنك المركزي العراقي التي تلزم المصارف بالتحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فالبحث يحاول أن يقدم مساهمة متواضعة في مجال تحديد مدى الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية واستكشاف أهم المعوقات التي تواجه المصارف في التحول إلى تطبيق هذه المعايير، فضلاً عن الوسائل التي تساهم في معالجة وتجاوز هذه المعوقات.

مجتمع البحث والعينة: يتكون مجتمع البحث من: المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق، والبنك المركزي العراقي/فرع أربيل، أما عينة البحث فتتكون من: معدي القوائم المالية في هذه المصارف، ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/ اربيل، وقد تم توزيع (52)استبانة على عينة البحث، وتم استعادة (50) استبانة أي بنسبة (96%) وهي نسبة جيدة.

ثانياً: دراسات سابقة:

بالنظر لأهمية معايير المحاسبة الدولية والاتجاه الدولي نحو تطبيقها، كذلك حاجة القطاع المصرفي بشكل خاص لتطبيق هذه المعايير فقد ظهرت العديد من الدراسات الجهود البحثية في هذه المواضيع، وفي هذه الفقرة سنستعرض أبرز هذه الدراسات وفي البيئة العراقية حصراً وهي كالآتي:

أ- دراسة (النصراوي، 2017) بعنوان " آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي"

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اقترح الباحث آلية مكونة من سبعة محاور لتحقيق التوافق بين القواعد المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي من خلال تكييف البيئة المحلية لتحقيق ممارسات محاسبية أكثر استجابةً لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتم عرض هذه المحاور على عينة البحث، وبعد تحليل النتائج تبيّن أن لجميع متغيرات البيئة المحلية تأثير واضح وبمستويات متفاوتة تساهم في تحقيق التوافق المحاسبي دولياً، وأوصى باعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي في صناعة القواعد المحاسبية المحلية.

ب–دراسة (هادي، 2017) بعنوان " إمكانية اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية – دراسة استطلاعية مقارنة"

تمثّل هدف البحث في تسليط الضوء على القواعد المحاسبية الصادرة في العراق والفواصل الزمنية المستغرقة لإصدارها ومدى اختلافها عن المعايير الدولية والجهد المبذول والتكاليف التي تنفق لإصدارها والفوائد التي تم الانتفاع بها في الواقع العملي بعد اصدارها، وتوصل الباحث بعد دراسة مقارنة بين المعايير الدولية والقواعد المحاسبية العراقية إلى وجود اختلافات بسيطة مما يستدعي العمل بالمعايير الدولية واقتصاد التكاليف والجهد الذي ينفق على مجلس المعايير العراقي.

ت–دراسة (ناجي، 2012) بعنوان " المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق – دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير"

كشفت الدراسة عن متطلبات التوافق والتطبيق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة العراقية في ظل الظروف البيئية والدولية، وذلك لتقريب وتوضيح وجهات النظر وتحقيق التوافق بينهما، مع توضيح لدور المعايير الدولية في تطوير الأداء والممارسات المحاسبية، ومن ثم عكس تجربة البيئة الدولية ومحاولة تطبيقها في البيئة العراقية بقصد تقليل أو سد الفجوة بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية والعراقية من أجل إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع تلك الدولية، ولتوحيد لغة المحاسبة واضفاء الوضوح والموثوقية والمصداقية على تلك التطبيقات، وأوصت الباحثة بضرورة الأخذ بمتطلبات التوافق والتطبيق مع المعايير الدولية.

ث–دراسة (كاظم، 2011) بعنوان"تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية– دراسة تحليلية في مصرف الرافدين"

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تمثل هدف البحث في تطوير النظام المحاسبي المصرفي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية كي يكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرنة والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وبكفاية كبيرة، وقد شخّص الباحث أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الموحد من حيث مقوماته وعناصره وعدم الارتقاء إلى المعالجة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام المحاسبي في مجال توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الموثوقية بشكل كاف ومناسب لمستخدميها وبما يرتقي مع متطلبات معايير المحاسبية الدولية، حيث أن هنالك فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبّق في المصارف وبين متطلبات معايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة، وأوصى بإجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم (10)، وضرورة استبدال النظام المحاسبي المصرفي اليدوي بنظام محاسبي الكتروني وتكثيف البرامج التعليمية والتدريبية وعقد الدورات للمحاسبين والمدققين في مجال معايير المحاسبة الدولية.

ج- دراسة (أحمد ومحمود،2009) بعنوان"إمكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية"

تناولت هذه الدراسة عرضاً لواقع النظام المحاسبي الموحد للمصارف في العراق ومعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي، فضلاً عن مجالات تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبعد أن تم تشخيص جوانب القصور في هذا النظام المحاسبي الموحد جاءت التوصيات بضرورة إعادة صياغة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وبما يلائم معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة.

ح- دراسة (التميمي، 2009) بعنوان"مدى التزام المصارف العراقية بضوابط الافصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة- دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة"،

تناولت هذه الدراسة مدى التزام المصارف العراقية بالإفصاح و العرض الكافي و الملائم لمتطلبات الإفصاح و العرض التي تقرّ بها معايير المحاسبة الدولية و المحلية و بما يتلائم و حاجات مستخدمي القوائم المالية، وبعد تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث و المتداولة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، و مقارنة تلك القوائم مع متطلبات العرض و الإفصاح وفق المعايير

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المحاســـبية الدولية و المحلية و القوانين ذات العلاقة، فقد أوصـــت الباحثة بضـــرورة تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف بما ينسجم و المعايير المحاسبية الدولية و المحلية.

من الملاحظ على الدراسات أعلاه أن معظمها كان في الفترة التي سبقت سنة 2016 وهي سنة صدور قرار البنك المركزي الذي ألزم المصارف بالتحول والانتقال من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مع ذلك يمكن تقسيم هذه الدراسات على قسمين هما:

1- القسم الأول: دراسات تناولت القواعد المحاسبية العراقية (معاييرالمحاسبة المحلية) بشكل عام ومقارنتها مع معايير المحاسبية الدولية، وإمكانية تحقيق التوافق مع هذه المعايير الدولية وصولاً إلى تطبيقها، كما في الدراسات الآتية: (النصراوي، 2017)، (هادي، 2017)، و(ناجي، 2012).

2- القسم الثاني: بحوث انصب اهتمامها على القطاع المصرفي والنظام المحاسبي الموحد المطبّق فيه، وأوصت بالابقاء على هذا النظام وتطويره وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية، كما في الدراسات الآتية: (كاظم، 2011)، (أحمد ومحمود،2009)، و(التميمي، 2009).

أما ما يميّز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها جاءت بعد صدور وتطبيق قرار البنك المركزي للوقوف على أهم المعوقات والمشاكل التي واجهت والتي ماتزال تواجه المصارف في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الواقع العملي ومن واقع الممارسة العملية، واستعراض الحلول والوسائل التي من الممكن أن تساهم في معالجة أوتجاوز هذه المعوقات، سواءً كانت حلولاً فعلية قد تم الاستفادة منها وحل هذه المشكلات في بعض المصارف، أو وسائل مقترحة يمكن عرضها على المعنيين بالموضوع للعمل بما يساهم في تجاوز هذه المعوقات.

المبحث الأول

الجانب النظري

أولاً: معايير المحاسبة الدولية

أ- تعريف معايير المحاسبة الدولية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يعرّف المعيار بأنه " ترجمة لكلمة (Standard) ويعبّر من الناحية اللغوية عن النموذج الموضوع ليقاس على ضوئه وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته"(عبدالقادر، 2013: 62)، كما يعرّف بأنه "النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ضروف معينة" (تاج الاصفياء،2011: 103)، ووفق منظمة المعايير الدولية (ISO) فإن المعيار هو " وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين" (صلاح، 2007–2008: 58)، كما يعرّف المعيار بأنه "قواعد محدّدة يتم بموجبها تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة وإيصال نتائج القياس لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية" (عبدالقادر،2013: 62).

أما معايير المحاسبة فتعرف بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الكيان، كما أن المعايير ليست للاسترشاد فحسب، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين" (بن تومي،2013: 3)، وفى تعريف آخر للمعيار المحاسبي " هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدّد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب" (محسن، 2008: 19).

وتعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها " المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية" (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2011: 1)، ويعرفها (عطا الله) بأنها " مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسّن وتناسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرائق التي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تعرض فيها الشركة تقاريرها المالية، كما أنها توفر معياراً متماسكاً بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية" (عطا الله، 2009: 169).

ب- نشأة معايير المحاسبة الدولية وتطورها

نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في عام 1904، في المؤتمر الدولي الأول المنعقد في سانت لويس، وفي المؤتمر الدولي العاشر تبلورت هذه الفكرة في عام 1973 بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) (International Accounting Standards Committee) بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الدول ليست أعضاء في (IASC) ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول هي التي تتمتع بالعضوية في هذه اللجنة، وكان الهدف من وراء انشاء هذه اللجنة هو (أبو زيد،2011: 41):

1- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية، وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتها وقبولها لهذه المعايير عالمياً.
2- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبة الدولية اعترافاً واسعاً بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواءً أوروبا وآسيا أوغيرها مما أدى في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين والذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية (علي، 2017: 361)، وفيما يخص إصدار المعايير فقد شهد عام 1975 إصدار المعيار المحاسبي الأول، واستمرت عملية إصدار المعايير والتي بلغ عددها 26 معياراً تميّزت باحتوائها على العديد من الخيارات من أجل تسهيل اعتمادها وتجنب مشاكل التطبيق، إذ يتم اختيار معالجة محاسبية معتمدة في دولة معينة ثم تبني هذه المعالجة وإدخال التعديلات عليها إذا لزم الأمر والسعي إلى الحصول على القبول الدولي لها (القاضي والريشاني، 2012: 21).

إن عملية اصدار المعايير ليست عملية سهلة، حيث يتطلب الأمر موازنة دقيقة بحيث لا يكون المعيار غامضاً ويسمح بطرائق بديلة بحيث تنتفي الحاجة من وجود المعيار، أو يكون المعيار الدولي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تفصيلياً وصارماً بحيث لا يسمح بالمرونة في المعالجة، وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1988 بتقليل الطرائق البديلة المتاحة في معاييرها السابقة فضلاً عن تنقيح المعايير التي تم إصدارها سابقاً (محسن، 2008: 30)، وحتى عام 2000 بلغ عدد المعايير التي أصدرتها اللجنة (41) معياراً محاسبياً دولياً فضلاً عن (33) تفسير لهذه المعايير، وفي عام 2001 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وتشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (International Accounting Standards Board)، والذي باشر مهامه في مقره في لندن، بحيث اعتمد المجلس معايير المحاسبة الدولية (IASs) الصادرة عن اللجنة واستمر في تطوير معايير جديدة والتي أصبحت تعرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) (International Financial Reporting Standards)، بحيث بقيت المعايير السابقة في التطبيق العملي إلا إذا استبدلت بأي من معايير إعداد التقارير المالية (شاوشي، 2015– 2016: 35)، علماً أن عدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد بلغ (17) معيار، أما مايخص معايير المحاسبة الدولية التي سبق وأن أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية فما تبقى منها بعد التحديثات المستمرة –إلغاء، استبدال، أو دمج– من المجلس فهو (25) معياراً.

ولقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية لأسباب عدة أهمها (سابا،2008: 11):

1- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
2- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.
3- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.
4- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساساً يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.
5- تدهور وتضاعف مفهوم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في احتسابها ومهماً ضمن المعايير الدولية.
6- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين الدول العالم والشركات الدولية.
7- ظهورالمنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

ت- الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على الرغم من أن هنالك من يرى أن معايير المحاسبة الدولية تحوي كثيراً من الثغرات التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في البلدان الملتزمة بتطبيقها، وذلك بسبب كثرة الخيارات والبدائل التي تسمح باتباعها، سواءً في قواعد القياس أو في قواعد الافصاح، مما يوفر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين ونشأ عن ذلك آثاراً سلبية مادية تحد من قابلية القوائم المالية للمقارنة (صلاح، 2007–2008: 90)، إلا أنه من الجانب الأخر نجد الكثير من التأييد والتشجيع على تطبيق هذه المعايير، ويرون أن الحاجة الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية تظهر في الآتي:

1- التناسق أوالتوافق (Harmonization) : ويعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجة المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية.

2- قابلية المقارنة : نظراً لتوحيد أسس وطرائق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة لذلك هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل مستخدميها، والمفاضلة بينها على أسس واضحة، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة (خالد، 2015–2016: 57–58) .

3- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، وإن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية (علي،2017: 362).

4- وتظهر الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية من كونها مجموعة من المقاييس والاشارات المرجعية والوضعية والمحدّدة التي يستند عليها في عملية القياس والاثبات والافصاح عن المعلومات، كما أن وجود المعايير المحاسبية يعزّز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود اطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق (النعيمي وحمدان، 2018: 154).

5- إن وجود خصائص نوعية للقوائم المالية المبنيّة على أساس معايير محاسبية موجودة عالمياً يعطيها ثقة أكبر وملاءمة وقابلية للمقارنة، كما يحقق للقوائم المنشورة المعدّة والمدققة بموجب تلك المعايير سمة الموثوقية والقبول العام (حميدات، 2004: 92).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كذلك فإن الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية قد برز بشكل واضح في العقود الأخيرة نتيجة إزدياد المعاملات التجارية بين الشـــركات في مختلف بقاع العالم وإزدياد الاســـتثمارات بين دول العالم، والحصول على رؤوس الأموال بحاجة إلى معلومات مرتكزة على لغة محاسبية موحدة مشتركة ما بين الدول بدلاً من اللغة المحاســـبية التي ترتكز على المحلية المتباينة بين الدول، وعلى وفق ذلك برزت المســوغات المنطقية لولادة معايير محاســبية ترتكز على مجموعة واحدة من الممارســات المحاســبية والقابلية للفهم والمقارنة وقابلة على توليد معلومة محاسبية ذات جودة لمساعدة المستفيدين في صنع القرارات المختلفة، وبناءً على ما وجدته العديد من دول العالم في منافع متأتية من تبني وتطبيق هذه المعايير، فقد ازداد وبشـــكل مضـــطرد عدد البلدان التي طبقتها إلى ما يزيد عن (150) دولة لعام (2016) (يعقوب وجاسم، 2018: 209).

وفيما يخص الدول النامية فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية يمثل أفضل استراتيجة لها حيث يسمح بوضع أنظمة محاسبية ذات جودة عالية بتكلفة معقولة، فضلاً عن تجنب الضغوط المفروضة عليها من عدة دول متقدمة لاعتماد القواعد المحاســـبية الخاصـــة بها، كما أن التحول نحو معايير المحاسبة الدولية يسهل أنشطة وعمليات الشركات المحلية والأجنبية وخدمات المهنيين المحاسبين ذات البعد الدولي (Nobes and Parker,2006: 84)، وفي الاتجاه نفسه يرى (حميدات) أن تبني الدول النامية لهذه المعايير يهدف إلى اكتســـاب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي، وهو مفيد للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبية خاصة بها، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معاييرها المحاسبية الخاصـــة بها نظراً لمحدودية الإمكانات المادية والفنية لديها، وحيث أنه من الصـــعب تبني دولة معينة معايير محاسـبية لدولة أخرى بسـبب السـيادة الوطنية ولكن تبني معايير محاسـبية صـادرة عن جهة محايدة (حميدات، 2004: 92).

ويمكن تحديد أبرز المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الدول النامية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالآتي (حنان، 2007: 30):

1- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
2- وضع معايير محاسبية دولية تلقى قبولاً عاماً على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3- يسمح توفر معايير محاسبية دولية بإعداد قوائم مالية موحّدة للشركات متعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية دولياً.

مما سبق يمكن القول أنه في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي وكثرة التبادلات والتعاملات المالية والتجارية الدولية أصبح من الضروري إيجاد لغة محاسبية مفهومة ومقبولة عالمياً، مما ترتب عليه إصدار معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، ومنذ عام 1975 الذي صدر فيه أول معيار فإن عملية إصدار المعايير وتحديثها وتطويرها مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وتزداد الحاجة إلى تطبيق هذه المعايير لما توفره من مزايا وفوائد على الرغم من الانتقادات التي توجه إليها وخصوصاً فيما يتعلق بتطبيقها في البلدان النامية، إلا أن الفوائد التي تعود على هذه البلدان من تطبيقها تفوق تلك الانتقادات.

ثانيا: النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية

أ- نبذة عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين:

استناداً إلى الأمر الصادر من ديوان الرئاسة المرقم ص /28501/3/3 والمؤرخ في 1984/11/27 أصدرت وزارة المالية الأمرين الوزارين المرقمين 20216/501/1262 و 21222/1334 والمؤرخين في 12/3 و 1984/12/22 بتأليف لجنة برئاسة ممثل وزارة المالية وعضوية ممثل عن كلٍ من: وزارة التخطيط، ديوان الرقابة المالية، البنك المركزي العراقي، مصرف الرافدين، والمؤسسة العامة للتأمين تتولى مهمة وضع نظام محاسبي موحد للمصارف وشركات التأمين ورفع توصياتها إلى وزارة المالية لرفعها إلى ديوان الرئاسة، وقد تشكلت اللجنة بناءً على اقتراح ديوان الرقابة المالية بكتابه المرقم 2/2/1/ 6244 في 1984/11/6 بعد أن اتخذت اللجنة الرئيسة التي أعدت النظام المحاسبي الموحد المطبق على منشآت القطاع الاشتراكي قرارها بعدم تطبيق النظام المذكور على المصارف وشركات التامين، بناءً على توصيات اللجنة الفرعية التي شكلتها لدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المصارف وشركات التأمين والتي أوصت بوضع نظام محاسبي خاص لقطاع المصارف وشركات التأمين، بالنظر لخصوصيات الأعمال التي تمارسها المصارف وشركات التأمين واختلاف أنظمتها عن المنشآت من حيث طبيعة الخدمات المقدّمة وأسلوب انجاز المعاملات اليومية مما يقتضي إبراز نشاطها بشكلٍ مستقلٍ.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبعد أن أجرت اللجنة مناقشات مطوّلة وبذلت جهوداً مكثفة لما توصلت إليه اللجان الفرعية أعدت اللجنة النظام المحاسبي الموحد لقطاع المصارف وشركات التأمين بصيغته النهائية وقد تم تطبيقه اعتباراً من 1988/1/1 والذي تكون من أجزاءٍ ثلاثة تضمنت الآتي:

الجزء الاول – الدليل المحاسبي وشرح الدليل.

الجزء الثاني – المعالجات القيدية.

الجزء الثالث – القوائم المالية والموازنات التخطيطية.

ب- السمات والمقومات الأساسية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين :

يتميز النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بالسمات الآتية (الغبان والغبان،2002: 10-14):

1- الوضوح: حيث تم توضيح الحلقات الرئيسة للنظام بشكل يقلل من الجدل والاجتهادات عند التطبيق.

2- البساطة والمرونة في التطبيق: إن البساطة التي اتسم بها النظام المحاسبي هي لضمان دقة التطبيق وتخفيف العبء المحاسبي على الكادر المحاسبي العامل في هذه الوحدات، كما اتسم هذا النظام بالمرونة في التطبيق بهدف تمكين الوحدات من التوسع في المستويات اللاحقة لتوفير ماتحتاجه من البيانات الأخرى لخدمة الإدارة.

3- وحدة النظام وشموليته: إن وحدة النظام لم تتأثر أو تهمل خصوصيات كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين حيث ظهرت تلك الخصوصية واضحة.

4- تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف: إذ تم تخصيص الحسابات من (5) إلى (9) لحسابات مراكز الإنتاج والخدمات الإنتاجية والتسويقية والإدارية والعمليات الرأسمالية وذلك لتخفيف العبء على الدليل المحاسبي.

5- اعتماد نظام الترقيم العشري: حيث اعتمد نظام الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي المتجانس لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسبات الإلكترونية بشكل يؤدي إلى تجميع البيانات تلقائياً وفقاً للتبويبات وبما يخدم التخطيط والمتابعة والرقابة والحسابات القومية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما المقومات الأساسية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فتتمثل بالآتي (أحمد ومحمود، 2009: 336-338):

1- المجموعة المستندية: تشمل النماذج والمستندات التي يتداولها المصرف في الأقسام والشعب لتنفيذ عملياتها، ومنها على سبيل المثال: قسائم الايداع و أوامر السحب (الشيكات والوصولات) والاشعارات المدينة والدائنة وغيرها.

2- المجموعة الدفترية: يهدف النظام المحاسبي الموحد كونه نظاماً تسجيلياً وتحليلياً إلى تسجيل وتبويب وتحليل البيانات من واقع المستندات ونقلها إلى المجموعة الدفترية، وتختلف هذه السجلات من مصرف إلى أخر حسب نوع العمليات وحجمها.

3- الدليل المحاسبي: تم تقسيم الحسابات بالدليل على قسمين هما:

أ) حسابات المركز المالي: تهدف إلى تصوير المركز المالي للمصرف في نهاية الفترة المالية، وهي تنقسم بدورها إلى الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

ب) حسابات النتيجة: وتهدف إلى تصوير نتيجة النشاط المصرفي عن الفترة المالية من ربح أو خسارة وهي تنقسم بدورها إلى مجموعتين رئيستين هما: المصروفات والإيرادات.

وقد تم ترميز الحسابات بالدليل المحاسبي وفقاً لطريقة المجموعات المترابطة، وخصصت الأرقام من 1-4 للتعبير عن الاجماليات المحاسبية، ويتم تقسيم هذه الاجماليات بإضافة أرقام أخرى على يمين هذا الرقم، ويعبر مستوى رقمين عن (الحساب العام)، وثلاثة أرقام عن (الحساب المساعد)، وأربعة أرقام عن (الحساب الفرعي).

4- المعالجات القيدية: تعد المعالجات القيدية جزءً مكملاً لشروحات الدليل المحاسبي، إذ تمثل الجانب التطبيقي له، ويعتمد النظام المحاسبي الموحد على أساس الاستحقاق في إثبات قيود العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وخاصة في نهاية السنة المالية.

5- قوائم العمل: هي تلك القوائم التي يستخدمها الموظفون في المصارف التجارية عند تطبيق أي نظام محاسبي كمسودات قبل القيام بإجراء قيود معقّدة تستدعى عمليات حسابية كثيرة، أو قبل إعداد التقارير ومثالها: ميزان المراجعة، قائمة عمل لتعديل ميزان المراجعة، مراجعة مجاميع الأرصدة قبل الترحيل.

6- القوائم المالية والموازنات التخطيطية: تعد القوائم المالية والموازنات التخطيطية من النماذج الموحدة للنظام المحاسبي الموحد للمصارف، والقوائم المالية هي بمثابة مرآة تعكس نتائج القياس والافصاح

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المحاسبي، وتحتاج إليها أطراف متعددة سواءً كانت داخلية أم خارجية لغرض معرفة نتيجة نشاط المصرف.

ت- التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

يرى (صلاح) أن المحاسبة الدولية تهدف إلى استعمال لغة محاسبية مشتركة وإزالة الفوارق والاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية، إلا أن هنالك مشاكل تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية حيث يتطلب الأمر حصر الاختلافات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية بين الدول، وهذا يطرح مشكلة اختلاف الأنظمة المحاسبية وأنظمة التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ونوعية التقارير التي ترتبط بالشركات، ومستوى الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وطرائق إعدادها فضلاً عن مشكلة اختلاف وتباين طرائق التدقيق من بلد إلى آخر (صلاح، 2007-2008: 62).

وتذكر (شاوشي) أن هناك من يرى أنه رغم تواجد عدة دول نامية ضمن أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية إلاّ أن احتياجاتها لا تشكّل أولويات المجلس الذي يولي اهمية أكبر لتلبية احتياجات الدول المتطورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي لها تأثير بارز على عملية التوافق، لذا فإن اعتماد المجلس على الممارسات المحاسبية الأمريكية في إعداد المعايير المحاسبية الدولية وتأثره بالمرجعية الأمريكية جعل المعايير المحاسبية الدولية ليس لها علاقة بالدول النامية (شاوشي، 2015-2016: 62).

وفي البلدان النامية يشخص (السيد والجرف) أهم أسباب ظهور معوقات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالآتي (السيد والجرف، 2010 : 12):

1- الطبيعة المعقّدة التي تصاغ بها المعايير، مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية المرتبطة بالقيمة العادلة.
2- التوجه الضريبي والحكومي في معظم البلدان النامية، إذ تهدف التقارير المالية إلى حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي بالرغم من تبني هذه البلدان لبرامج الاصلاح الاقتصادي.
3- مشاكل الترجمة، فالمعايير الدولية تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية انجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا في أن الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح باللغة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية، وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.

أما (صلاح) فقد شخّص أبرز معوقات التحول والتطبيق بالآتي (صلاح، 2007–2008: 79):

1- عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بكل دولة على حده.
2- صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى.
3- التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة.
4- صعوبة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة.
5- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
6- اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية واجتماعية ونظام الضرائب وغيرها.
7- تبني معايير محاسبية دولية إضافة إلى المعايير الوطنية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق المعايير.
8- الحاجة إلى وجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها.

ولتطبيق معايير المحاسبة الدولية فإنه ينبغي توفير متطلبات التطبيق ويقصد بها " ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بمهنة المحاسبة ومكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات وكذلك الشركات والمؤسسات وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفء" (تشوي وآخرون، 2004: 353–354)، ومن أبرز هذه المتطلبات الآتي (نور والججاوي، 2003: 10):

1- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق معايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.
2- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.
3- تقوم مكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق معايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها بدورات تخصصية في هذا المجال.

5- تقوم هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

ويرى (كاظم) أن من بين الأسباب التي تدعو المصارف العربية للتجاوب مع معايير المحاسبة الدولية الآتي(كاظم،2011: 312):

1- أن معظم المصارف العربية تعمل في النطاق الدولي وقد باتت منفتحة على الأسواق العالمية وليس من سبب يدعو إلى الانغلاق في زمن العولمة.

2- مشاركة المصارف العربية في المنتديات العالمية مثل المؤسسة المالية الدولية (IIF)، مؤسسة المصارف الدولية في نيويورك (IIB)، صندوق النقد الدولي (IMF)، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي تتمثل بالآتي(أحمد ومحمود،2009: 338- 348) ، فضلاً عن معايير الابلاغ المالي التي حلت فيما بعد محل بعض معايير المحاسبة الدولية:

أ- معيار المحاسبة الدولي (7): قائمة التدفقات النقدية.

ب-معيار المحاسبة الدولي (8): السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

ت-معيار المحاسبة الدولي (10): الأحداث بعد فترة التقدير.

ث-معيار الابلاغ المالي (8): القطاعات التشغيلية، (حل محل معيار المحاسبة الدولي (14)).

ج- معيار المحاسبة الدولي (15): معلومات تعكس آثار تغير الأسعار.

ح- معيار المحاسبة الدولي (16): الممتلكات، التجهيزات ، والمعدات.

خ- معيار الابلاغ المالي (16): عقود الإيجار، (حل محل معيار المحاسبة الدولي (17)).

د- معيار الابلاغ المالي (15): الإيراد من العقود مع العملاء، (حل محل معيار المحاسبة الدولي (18)).

ذ- معيار المحاسبة الدولي (21): المحاسبة عن أثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ر- معيار المحاسبة الدولي (23): تكاليف الاقتراض.
ز- معيار المحاسبة الدولي (24):الافصاحات عن الطرف ذي العلاقة.
س- معيار الابلاغ المالي (7): الأدوات المالية: الافصاحات، (حل محل معيار المحاسبة الدولي (30)).
ش- معيار المحاسبة الدولي (32): الأدوات المالية: العرض.
ص- معيار المحاسبة الدولي (34):التقرير المالي المرحلي.
ض- معيار المحاسبة الدولي (36): الانخفاض في قيمة الموجودات.
ط- معيار المحاسبة الدولي (37): المخصصات، الالتزامات المحتملة، والموجودات المحتملة.
ظ- معيار الابلاغ المالي (9): الأدوات المالية، (حل محل معيار المحاسبة الدولي (39)).
ع- معيار المحاسبة الدولي (40): العقارات الاستثمارية.

وفيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العراق فقد صدرت في عام 2004 القوانين الآتية: قانون المصارف رقم (4)، قانون البنك المركزي رقم (56)، وقانون هيئة الاوراق المالية رقم (74) والتي نصت صراحةً على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، وفي الاتجاه نفسه جاء قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي الذي صدر بالجلسة المرقمة (1421) في 2007/3/17 بإعداد القوائم المالية السنوية للمصارف المحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ونظراً إلى أن المصارف المرسلة تطلب القوائم المالية الختامية للمصارف العراقية معدّةً وفقاً لمعايير الافصاح الدولية فقد قام قسم الاصدار والحسابات في المديرية العامة للاصداروالخزائن التابعة للبنك المركزي العراقي، بإصدار قرار يلزم المصارف العراقية كافة بالتحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من سنة 2016، وجاء هذا القرار في الكتاب الرسمي المرقم 9/12 في 4/ 1/ 2016، تأسيساً على ما تقدم فقد تم تشكيل لجنتين بالأمر الإداري المرقم 5719/10/3085 في 2015/9/15 الصادر عن البنك المركزي العراقي و 78248 في 2015/9/16 الصادر عن وزارة المالية لدراسة التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية ودراسة التعديلات والاضافات المطلوبة على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين، وقد اجتمعت اللجنتان اجتماعات عدة واستضافتا عدد من الخبراء منهم رئيس الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ورئيس لجنة التدقيق في البنك المركزي العراقي وعضو لجنة التدقيق في البنك المركزي العراقي، وكان من أبرز ما تم التوصل إليه الآتي:

1- أن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبدون تأخير.
2- إن إعادة النظر بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين لم يعد مجدياً، لكون النظام عندما تم إعداده لم تكن هناك مصارف خاصة، كما أن هذا النظام قد تم تطبيقه عام 1992 ولم يتغير لغاية 2015، بينما حصلت متغيرات كبيرة في نظم المعلومات واستحدثت وسائل دفع جديدة وتغيرت معايير الافصاح.
3- تحديد الإجراءات الواجب العمل بها للانتقال من النظام المحاسبي الموحد إلى المعايير الدولية.
4- في مجال التدريب ونشر المعرفة فإن البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين يقع عليهم عبء إقامة الدورات والمحاضرات لدعم هذا التحول وتقديم ما يتطلب من مشورة وخبرة.

وبينما نتحدث عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية فإن (ناجي) متطلبات التطبيق تشكّل الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف باندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية، وأنه ينبغي تحقيق أولاً متطلبات التوافق التي تهتم بالجانب العلمي والأكاديمي فإن (ناجي، 2012: 172)، بمعنى أن تحقيق التطبيق ينبغي أن تسبقه عملية توافق أو تناسق (Harmonization) محاسبي، ويعرّف التوافق المحاسبي بأنه " عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات وتخفض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسن التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة" (تشوي وآخرون، 2004: 349)، كما يعرّف أنه " محاولة مزج وتقريب الأنظمة والممارسات المحاسبية المتنوعة مع بعضها وتقليل درجة الاختلاف بينها في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة" (أبو زيد، 2005: 268)، وفي الدول النامية هنالك توجه قوي نحو التوافق المحاسبي الدولي حيث يسود اعتقاد عام مفاده أن الدول التي ليس لها معايير محاسبية محلية سوف تستفيد من المعايير الدولية مع بعض التعديلات التي تراها ضرورية لبيئتها الاقتصادية (العربيد، 2012: 136)، وهنالك مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق التوافق من أبرزها (نور والججاوي، 2003: 9-10):

1- إعادة النظر في المناهج الدراسية (المساقات) بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية، ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2- إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الطروحات النظرية والتطبيقية متفقة أو بموجب معايير المحاسبة الدولية، وعدم الابقاء على ما هو عليه الحال.

3- لتحقيق الفقرتين أعلاه ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

4- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في معايير المحاسبة الدولية.

نلاحظ مما سبق أنه على الرغم من الجهود التي بذلت في سبيل إصدار النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، وما يتميز به هذا النظام من سمات ومقومات في المرحلة السابقة، إلاّ أنه لم يعد مناسباً للمرحلة الحالية والمستقبلية وخصوصاً في القطاع المصرفي ، مما يستوجب التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأن وجود معوقات ومشاكل في عملية التحول إلى تطبيق هذه المعايير يعدّ أمراً طبيعياً، حيث يتطلب الأمر توفر مستلزمات التوافق ومن ثم مستلزمات التطبيق، مع متابعة مستمرة للمشاكل والمعوقات التي تظهر أثناء التطبيق ومحاولة حلها بالاستفادة من تجارب الآخرين.

المبحث الثاني

الدراسة الاستطلاعية

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية من خلال استبانة تم تصميمها للتعرف على آراء عينة البحث، وتتكون الاستبانة من جزئين خصص الأول للبيانات الشخصية لعينة البحث والجزء الأخير تم تقسيمه على ثلاثة محاور كل منها خصّص لاختبار فرضية من فرضيات البحث، وتم اتباع الخطوات الآتية:

أولا: صدق الاستبانة

تم عرض الإستبانه بشكلها الأولي على مجموعة من الأساتذه المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، وبالاستفادة من آرائهم تم تعديل بعض فقرات الاستبانه وذلك للتأكد من الصدق الظاهري ومما يزيد من درجة مصداقيتها، والجدول رقم (1) أدناه يوضح أسماء المحكمين.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول رقم (1)

أسماء الأساتذة المحكمين للاستبانة

الاسم	اللقب العلمي	جهة العمل
د.عثمان عبدالقادر حمه أمين	أستاذ	قسم المحاسبة/ الكلية التقنية الإدارية/ جامعة السليمانية التقنية.
د. مناضل عبدالجبار السالم	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة جيهان /السليمانية.
د.نسيم يوسف حنا	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/أربيل.

ثانياً: أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات المستجيبين في الاستبانة وباستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاختبار فرضيات البحث، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، فضلاً عن استخدام (One Sample T–test)، وقد تحدّدت إجابات عينة البحث على أساس تدرج ليكرت الخماسي وكالآتي (أتفق تماماً– أتفق – محايد – لا أتفق– لا أتفق أبداَ)، وبموجب هذا التدرج يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي العام للمحورأكبرمن (3) ، ويتم رفضها إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أقل من (3).

ثالثاً: ثبات الاستبانة.

بعد توزيع الاستبانة على عينة البحث واستعادتها تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي بلغ (0,765)،(0,933)،(0,761) للمحور الأول، الثاني، والثالث على التوالي وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا (0,60) فأكثر وهذا يعني أن معامل ألفا كرونباخ للإستبانة مقبول.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

رابعاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أ- وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول (2)

خصائص عينة الدراسة

البيانات الاولية		تكرار	نسبة مئوية
طبيعة العمل	معد القوائم المالية	41	82
	مراقب في قسم مراقبة المصارف/البنك المركزي /أربيل	9	18
المجموع		50	100
الشهادة الأكاديمية	بكالوريوس	37	74
	ماجستير	6	12
	دكتوراه	2	4
	أخرى	5	10
المجموع		50	100
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	20	40
	10 – 6	13	26
	15 – 11	8	16
	20 – 16	6	12
	21 فأكثر	3	6
المجموع		50	100
عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية	3-1	11	22
	لم التحق بدورات	39	78
المجموع		50	100

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يلاحظ من جدول رقم (2) أعلاه أن 82% من حجم العينة من معدّي القوائم المالية وبالتالي هم أقرب للواقع العملي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمشاكل التي تظهر نتيجة هذا التطبيق، وفيما يخص الشهادة الأكاديمية فإن 74% من حجم العينة هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس وهي نسبة جيدة بحيث يمكن الاطمئنان على نوعية ومستوى الاستجابة لفقرات الاستبانة، من ناحية أخرى نجد أن 40% من حجم العينة لديهم 5 سنوات أو أقل من الخبرة، و 78% من حجم العينة ممن لم يلتحقوا بدورات تدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية مما يؤشر الحاجة إلى توفير متطلبات تطبيق هذه المعايير قبل البدء الفعلي في تطبيقها.

اختبار فروض الدراسة

1- **المحور الأول** : وخصص لاختبار الفرضية الأولى للبحث ومفادها " **توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود حاجة لهذا التحول**", وكما في الجدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3)

تحليل فقرات المحور الأول (الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ت	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	توفيرمعلومات محاسبية قابلة للمقارنة فيما بين الشركات في البلدان المختلفة.	4.18	0.52	12.50
2	تعزيز ثقة مستخدمي معلومات المحاسبية.	4.26	0.69	16.30
3	سد الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي الموحد.	4.18	0.75	17.88
4	توفيرالجهد والتكاليف والوقت مقارنة بوضع أو صياغة معايير أو قواعد محلية.	4.26	0.66	15.59
5	تسهيل التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، مثل تسهيل عملية الحصول على القروض الدولية والتمويل الدولي.	4.34	0.66	15.16
6	مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة والاقتراب من مستوى البلدان المتقدمة.	4.28	0.83	19.49
7	تسهيل عمل مراقب الحسابات نتيجة اتباع معايير محددة وواضحة.	4.12	0.69	16.73
8	انتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.	4.06	0.79	19.53
	الإجمالي	4.21	0.70	16.65

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (4.21) وهو أكبر من (3) ويقع بين (5–4)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.52 – 0.83) وللمحور ككل بلغ (0.70) مما يدل على إتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الأول، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل إختلاف الفقرات تراوح بين (12.50% – 19.53%) وللمحور ككل بلغ (16.65%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (4).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول رقم (4)

اختبار T-Test للمحور الأول

One-Sample Test			
Test Value = 3			
T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
19.711	49	.000	1.21000

يبين الجدول رقم (4) قيمة t المحسوبه حيث بلغت (19.711) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0096) عند درجة حريه (49) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي الى قبول الفرضية الأولى.

2- **المحور الثاني** : وخصص لاختبار الفرضية الثانية للبحث ومفادها " **توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود معوقات ضد هذا التحول** ", وكما في الجدول رقم (4) أدناه.

جدول رقم (5)

تحليل فقرات المحور الثاني (المعوقات التي تواجه التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف	معامل الاختلاف

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

			المعياري	
1	القصور في رفع دليل الحسابات المعتمد إلى المصارف كافة للاسترشاد به في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.58	1.01	28.27
2	القصور في فتح الدورات التدريبية ونشرالمعرفة عن معايير المحاسبة الدولية لمعدي القوائم المالية في المصارف ولمراقبي الحسابات.	4.06	0.77	18.89
3	عدم وجود تعاون المستمر وتشكيل لجان بين البنك المركزي والجهات المنظّمة والمعنية بمهنة المحاسبة والتدقيق في اصدار القرارات و التعليمات التعزيزية ومتابعة مستوى تطبيق معاييرالمحاسبة الدولية من قبل المصارف.	4.20	0.81	19.24
4	لا يتوفر لدى المحاسبين العاملين في هذه المصارف التأهيل العلمي والخبرة العملية واللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	4.04	0.81	19.98
5	عدم تفعيل دور الجمعيات المحاسبية المهنية والجهات المعنية بالمهنة في مجال مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة .	4.00	0.95	23.69
6	انخفاض حجم وطبيعة العمل المالي في المصارف وضعف أدائها يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.72	0.99	26.63
7	عدم وجود قناعة لدى إدارات المصارف بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.96	0.78	19.73
8	التشريعات القانونية في إقليم كوردستان/العراق في مجال المحاسبة والضريبة لا تشجع على التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.70	0.91	24.57

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

9	غياب الحاجة الى اعداد تقاريررفيعة المستوى يعيق التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية .	3.40	1.09	32.00
10	قلة أو ندرة إقامة دورات محاسبية تدريبية في المصارف حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	4.04	0.83	20.59
11	قلة اهتمام المؤسسات العلمية (الجامعات والمعاهد) في إقليم كوردستان/العراق بتدريس المواد المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وأهميتها يعيق التحول من إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.38	0.92	27.32
12	عدم وجود سوق للأوراق المالية وقلة عدد الشركات المساهمة يعيق التحول من إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.60	0.99	27.49
13	عدم الاهتمام بإيصال المعلومات المحاسبية إلى مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية يعيق التحول تطبيق إلى معايير المحاسبة الدولية .	3.72	1.03	27.71
14	طبيعة البرامج المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في المصارف لا تتناسب مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.56	0.95	26.71
15	عدم رغبة إدارات المصارف في اظهار المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.56	1.07	30.12
16	فكرة عدم حاجة المصارف المحلية لهذا النوع من المعايير وأن هذه المعايير تخدم بشكل أكبر المصارف والشركات متعددة الجنسيات والشركات العملاقة يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.36	0.90	26.73
17	فكرة أن مجلس المعايير المحاسبة الدولية سوف يكون مسيراً من قبل بعض الجهات والدول يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية .	3.76	1.04	27.69

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

18	إن احتكار معايير المحاسبة من قبل بعض الجهات يؤدي إلى تدني نوعية المعايير وهذا بدوره يؤدي إلى إعاقة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.54	0.97	27.49
19	عدم وجود التخطيط السليم والمتابعة من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة في العراق لعملية التحول يعيق التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية.	4.22	0.58	13.78
20	عدم وجود التحول التدريجي يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.58	1.09	30.44
21	عدم وجود تطبيق تجريبي لمعايير المحاسبة الدولية قبل اصدار قرار التحول من قبل البنك المركزي يعيق التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	4.18	0.80	19.14
	الإجمالي	3.77	0.92	24.68

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (3.77) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-3)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.58-1.09) وللمحور ككل بلغ (0.92) مما يدل على إتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثاني، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل إختلاف الفقرات تراوح بين(13.78% - 32.00%) وللمحور ككل بلغ (24.68 %) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

اختبار T-Test للمحور الأول

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

One-Sample Test			
Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T
.76952	.000	49	8.980

يبين الجدول رقم (6) قيمة t المحسوبه حيث بلغت (8.980) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0096) عند درجة حريه (49) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي الى قبول الفرضية الأولى.

3- **المحور الثالث** : وخصص لاختبار الفرضية الثالثة للبحث ومفادها " **توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق ووجود وسائل من الممكن ان تساهم في تجاوز هذه المعوقات**", وكما في الجدول رقم (5) أدناه.

جدول رقم (7)

تحليل فقرات المحور الثالث (الوسائل التي من الممكن أن تساهم في تجاوز المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	اصدار قوانين تلزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.46	0.89	25.59
2	تحديث وتحسين المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.	3.58	0.95	26.52
3	حث طلاب العلم وتوعيتهم بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.56	1.05	29.58
4	تشجيع إجراء أبحاث علمية في هذا المجال .	3.56	0.91	25.48
5	تفعيل دور الجهات المحاسبية (النقابة وجمعية المحاسبين القانونيين) في إقامة المؤتمرات العلمية وعقد ورش العمل بخصوص معايير المحاسبة الدولية.	4.06	0.91	22.48
6	تطبيق تجريبي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمصارف قبل اصدار قرار تطبيقها.	4.00	1.03	25.75
7	مراجعة تجربة البلدان التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من تجاربهم .	3.70	0.91	24.57
	الإجمالي	3.70	0.95	25.71

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (3.70) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-3)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فقد تراوح بين (0.89- 1.05) وللمحور ككل بلغ (0.95) مما يدل على إتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثالث، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل إختلاف الفقرات تراوح بين (22.48% - 29.58%) وللمحور ككل بلغ (25.71%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

اختبار T-Test للمحور الأول

One-Sample Test			
Test Value = 3			
T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
8.146	49	.000	.70286

يبين الجدول رقم (8) قيمة t المحسوبه حيث بلغت (8.146) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0096) عند درجة حريه (49) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي الى قبول الفرضية الأولى.

المبحث الثالث

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأستنتاجات والتوصيات

تتمثل أهم استنتاجات البحث وتوصياته في الآتي:

1- تتمثل أهم أسباب الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان /العراق في الآتي:

أ- تسهيل التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، مثل تسهيل عملية الحصول على القروض الدولية والتمويل الدولي.

ب- مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة والاقتراب من مستوى البلدان المتقدمة.

ت- توفيرالجهد والتكاليف والوقت مقارنة بوضع أو صياغة معايير أو قواعد محلية، فضلاً عن تعزيز ثقة مستخدمي معلومات المحاسبية.

ث- توفيرمعلومات محاسبية قابلة للمقارنة ، وسد الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي الموحد.

2- إن أهم المعوقات التي تواجه التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية تتمثل في الآتي:

أ- عدم وجود التخطيط السليم والمتابعة من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة في العراق لعملية التحول.

ب- عدم وجود تعاون مستمر وتشكيل لجان بين البنك المركزي والجهات المنظّمة والمعنية بمهنة المحاسبة والتدقيق في اصدار القرارات و التعليمات التعزيزية ومتابعة مستوى تطبيق معاييرالمحاسبة الدولية من قبل المصارف.

ت- عدم وجود تطبيق تجريبي لمعايير المحاسبة الدولية قبل اصدار قرار التحول من قبل البنك المركزي.

ث- القصور في فتح الدورات التدريبية ونشرالمعرفة عن معايير المحاسبة الدولية لمعدي القوائم المالية في المصارف ولمراقبي الحسابات.

ج- قلة أو ندرة إقامة دورات محاسبية تدريبية في المصارف حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ح- لا يتوفر لدى المحاسبين العاملين في هذه المصارف التأهيل العلمي والخبرة العملية واللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

خ- عدم تفعيل دور الجمعيات المحاسبية المهنية والجهات المعنية بالمهنة في مجال مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة.

3- إن أهم الوسائل التي من الممكن أن تساهم في تجاوز المعوقات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية تتمثل في الآتي:

أ- تفعيل دور الجهات المحاسبية (النقابة وجمعية المحاسبين القانونيين) في اقامة المؤتمرات العلمية وعقد ورش العمل بخصوص معايير المحاسبة الدولية.

ب- ضرورة إجراء تطبيق تجريبي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمصارف قبل تطبيقها بشكل كامل.

ت- مراجعة تجربة البلدان التي سبق وأن قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من تجاربهم.

ث- تحديث وتحسين المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ج- تشجيع الباحثين على اجراء أبحاث علمية في هذا المجال، وحث طلاب العلم وتوعيتهم بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1- أبوزيد، محمد المبروك،(2011) ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض.

2- أحمد، وريا برهان ومحمود، غازي عثمان،(2009)، "إمكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية"، مجلة تنمية الرافدين, العدد(95)، المجلد (31).

3- التميمي، بتول يونس، (2009)، "مدى التزام المصارف العراقية بضوابط الافصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة– دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد.

4- السيد، ياسر أحمد، والجرف، محمد، (2011)، "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة، المملكة العربية السعودية.

5- العربيد، عصام فهد، (2012)، نظرية المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

6- الغبان، ثائر صبري، والغبان، فائزة إبراهيم، (2002)، النظم المحاسبية المتخصصة، بغداد.
7- القاضي، حسين، والريشاني، سمير، (2012)، نظرية المحاسبة – موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، الجزء (1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
8- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2011)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزأ (أ)، الأردن.
9- النصراوي، سلام عادل، (2017)، " آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
10- النعيمي، أسيل عطية ، وحمدان،خولة حسين، (2018)، "القياس والافصاح عن الاستثمارات في شركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة"، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد (2)، المجلد (10)، العراق.
11- بن تومي، بدرة،(2012-2013)، " آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS-IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، الجزائر.
12- تاج الأصفياء، محمدالامين، (2011)، "نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية"، دار الجامعة للطباعة والنشر.
13- تشوي وآخرون، (2004)، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد الحجاج، دار المريخ للنشر، الرياض.
14- حميدات، جمعة فلاح، (2004)، " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
15- حنان، محمد رضوان، (2007)، " لماذا معايير المحاسبة الدولية"، محاضرة ألقيت في غرفة تجارة حلب،(https://sqarra.wordpress.com/redwan/).
16- خالد، عبدلي، (2014-2015)، "المعايير المحاسبية والمالية الدولية وعلاقتها مع جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية دراسة تطبيقية في شركة توضيب وفنون الطباعة EMBAG .
17- سابا، ماجد ماهر فهيم، (2008)، "مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، فلسطين.؟؟؟؟
18- شاوشي، كهينة، (2015-2016)، " إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بو قرة بو مرداس، الجزائر.
19- صلاح، حواس، (2007-2008)، " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
20- عبدالقادر، محسن بابقي ، (2013)، المحاسبة الدولية، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء.
21- عطا الله، سيد، (2009)، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

22- علي، محمد إبراهيم، (2017)، "تحليل ومناقشة المداخل الاستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية مدخل مقترح" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52)، بغداد.
23-كاظم، حاتم كريم، (2011)، "تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية- دراسة تحليلية في مصرف الرافدين"، مجلة مركز دراسات الكوفة,العدد (22), المجلد (1)، العراق.
24-محسن ،محمد فايق عبدالرحمن، (2008)، "مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
25-ناجي، مياده جعفر، (2012)، " المعايير المحاسبية العراقية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية على تطوير الممارسات المحاسبية في العراق – دراسة مقارنة للتوفيق بين المعايير"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (3)، العراق.
26-نور، عبد الناصر، والججاوي، طلال، (2003)، " المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية ومتطلبات التوافق والتطبيق"، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (55)، سوريا.
27- هادي، أحمد مهدي، (2017)، " إمكانية اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية – دراسة استطلاعية مقارنة"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (21)، بغداد.
28-يعقوب، ابتهاج إسماعيل، وجاسم، عبدالرضا لطيف، (2018)، " اختبار أثر التحل إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور نوعي وقيمي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (41)، العدد (114)، بغداد.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Nobes, Christopher, Parker, Robert, (2006), Comparative International Accounting, 9th ed., Pearson Education.

Abstract

This research aims to study the obstacles of the transition from the unified accounting system to the international accounting standards in the banking sector and to reach the most important means that contribute to overcome these obstacles and also to know the importance of the application of international accounting standards. The research sample consists of a simple random sample which is (50) fifty of the preparers of financial statements and observers in the Banking Control Department of the Central Bank / Erbil. To achieve the research objective, t-test one sample, arithmetic mean, standard deviation and coefficient of variation were applied using SPSS.

The results of the research through statistical analysis showed that there are a number of obstacles that limit the application of international accounting standards in banks operating in the Kurdistan Region of Iraq / Erbil, and also the results of the research showed a set of important means to overcome these obstacles.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

پوختە

ئامانج لەم توێژینەوەیە بریتییە لە لێکۆڵینەوە لە رادەی پێویست بوونی گواستنەوە لە سیستەمی ژمێریاری یەکگرتوو بۆ پێوەرەکانی ژمێریاری نێودەوڵەتی لە کەرتی بانکەکاندا، وە ئاشکراکردنی دیارترین ئاستەنگەکان کە ڕووبەڕووی بانکەکان دەبێتەوە لە کرداری گواستنەوەدا، سەرەرای هەوڵدان بۆ گەیشتن بەگرنگترین ئەو ئامرازانەی کە هاوبەشی دەکەن لە تێپەراندنی ئەم ئاستەنگانەدا. وەلایەنی توێری نەم توێژینەوەیە ئەمانە لە خۆ دەگرێ: پێوەرەکانی ژمێریاری نێودەوڵەتی ، سیستەمی ژمێریاری یەکگرتوو بۆ بانکەکان وە کۆمپانیا دڵنیاییەکان، سەرەرای بابەتی گواستنەوە بۆ جێ بەجێ کردنی ئەم پێوەرە نێودەوڵەتیانە، وە هەروەها باشییەکان و کێشەکانی جێبەجێ کردنی، وە بەتایبەتی لە وڵاتە تازە پێگەشتووەکان، وە لایەنی کرداری ئەم توێژینەوەیە بریتییە لە لێکۆڵینەوە ڕاپرسی لە وەرگرتی بۆچوونی ئامادەکەرانی لیستە دارایییەکان لە بانکە عیراقییەکان لە هەرێمی کوردستان / عراق وەهەروەها چاودێرەکان لە بەشی چاودێری بانکەکان لە بانکی ناوەندی / لقی هەولێر، وە بۆ دەستەبەرکردنی ئامانجی توێژینەوەکە هەستاوین بە جێ بەجێ کردنی تاقیکردنەوەی One- t-test Sample وە متوسط حسابی وە انحرافی معیاری وە معامل الاختلاف بە بەکارهێنانی بەرنامەی SPSS ، وە دەرئەنجامی توێژینەوەکە بە پێ ی شیکردنەوە ئامارییەکان ئەوە دەردەخەن کە پێویستییەکی کردەیی هەیە بۆ جێ بەجێ کردنی پێوەرەکانی ژمێریاری نێودەوڵەتی، وە هەروەها کۆمەڵێک لە ئاستەنگ هەیە کە ڕێگرن لە جێ بەجێ کردنی ئەم پێوەرانە، وە لە بەرامبەریشدا کۆمەڵێک ئامرازی گرنگ هەیە بۆ تێپەراندنی ئەم ئاستەنگانە.